

السياسة الوطنية للجودة في فلسطين



311

السياسة الوطنية للجودة في فلسطين

المحتويات

٥	تمهيد:
٦	المختصرات والاسماء الموجزة:
٧	١. المقدمة
١٢	٢. الرؤية
١٢	٣. أهداف سياسة الجودة
١٣	٤. مستقبل البنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة
١٩	٥. التعليم والتدريب
٢٠	٦. شبكة المعلومات
٢١	٧. أصحاب المصلحة الآخرين
٢٢	٨. الاتصال الدولي
٢٣	٩. تمويل البنية التحتية الوطنية للجودة
٢٤	١٠. الإطار القانوني
٢٤	١١. التنفيذ
٢٦	١٢. تعريفات
٢٧	ملحق: خطة التنفيذ الرفيعة المستوى

للحصول على مزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بـ:

المهندسة منال شكوكاني

مدير عام الإدارة العامة للصناعة والموارد الطبيعية

وزارة الاقتصاد الوطني

رام الله، ص.ب. ١٦٢٩

هاتف رقم: +٩٧٠ ٢ ٢٩٨١٢١٤

بريد إلكتروني: manal@met.gov.ps

جاء هذا التقرير ثمره لمشروع "مساندة البنية التحتية الوطنية الفلسطينية الخاصة بالجودة" الذي مولته الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع حكومة فلسطين.



تمهيد وزير الاقتصاد الوطني

يشكّل الرّخاء الاقتصادي أحد العناصر الأساسية للسياسات الحكومية التي تعقبها في نهاية المطاف التنمية في القطاع الاجتماعي. وتُبدّل الجهود في الوقت الراهن على الصعيد الوطني بغية إحياء الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها في نهاية المطاف أن تحسّن نوعية الحياة. وتعطي الحكومة الأولوية لتطوير الاقتصاد من خلال زيادة الصادرات إلى الحدّ الأقصى.

ويتطلب الدخول إلى الأسواق في الوقت الراهن والذي يتّسم بالعمولة، الامتثال للمتطلبات الدولية من خلال اعتماد نظام يحظى بالاعتراف الدولي. ويعني ذلك، العمل على إنشاء وتعزيز بنية تحتية للجودة تحظى بالاعتراف الدولي، وتؤدي لإنتاج بضائع وخدمات تتميز بكونها منافسة وآمنة وموثوق بها ومناسبة من حيث التكلفة. ويمثّل ذلك شرطا أساسيا مسبقا بالنسبة لتحسين القدرة التنافسية للصناعة وحصّة سوق الصادرات من البضائع والخدمات القابلة للتداول تجاريا.

وبغية صياغة سياسة تُعنى بالبنية التحتية الوطنية للجودة تتطابق مع المتطلبات الدولية ذات العلاقة، أنشأت وزارة الاقتصاد الوطني وتحت رئاستها فريق عمل يتألّف من مؤسسات القطاع الخاص ذات العلاقة وتحت إشراف خبراء من المعهد الألماني للمترولوجيا (PTB) وبدعم من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ). ويتمثّل الغرض من إعداد وثيقة السياسة، العمل على توجيه جميع المبادرات التي تُعنى بالجودة والإنتاجية في فلسطين.

وسوف تدعم هذه السياسة الفعالة قدرتنا على النهوض بمستوى جودة البضائع والخدمات، وسترفع من قدرتها التنافسية وستعزز التنمية المستدامة من خلال المزيد من الابتكار ونقل التكنولوجيا. وبالتالي فإن ما تقدّم سوف يؤدي إلى تحسين قدرة مؤسساتنا على التجارة بفعالية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي والمساهمة مباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي.

إن إطارا للسياسات من هذا القبيل سوف يساعد في المنافسة في النظام التجارة العالمي الجديد من خلال وضع آلية تنظيمية قوية وفعالة، باستخدام المختبرات المعتمدة وهيئات منح الشهادات والتفتيش و المترولوجيا بغية ضبط استخدام المنتجات والخدمات رديئة الجودة في السوق، وهو ما يُعدّ بحدّ ذاته أمرا بالغ الأهمية.

إنني أتمنّى عالياً الجهود التي يبذلها معهد المترولوجيا الألماني وفرقة العمل الوطنية وكذلك الدعم الذي تقدّمه الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية. وإنني واثق بأن يؤدي تنفيذ هذه السياسة إلى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متسارعة على الصعيد الوطني.

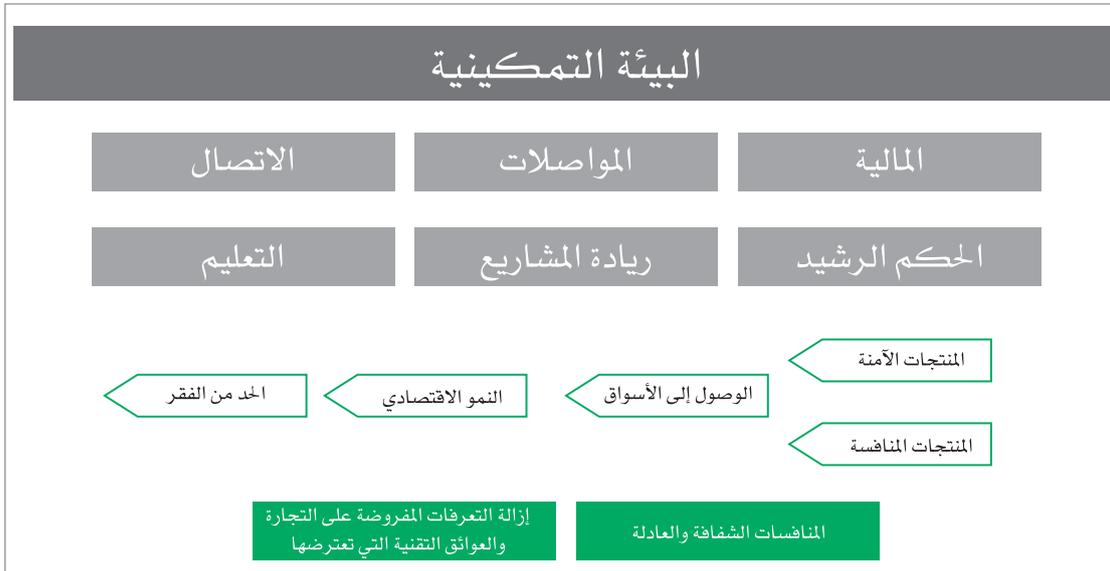
وزير الاقتصاد الوطني

١. المقدمة

١.١ السياق الدولي

١. من المتعارف عليه بأن تحسين التجارة يقود إلى النمو الاقتصادي الذي يفضي بدوره في نهاية المطاف إلى الحد من الفقر. ويُعتبر الوصول إلى الأسواق من خلال تزويد المنتجات المنافسة والأمنة أحد العوامل الهامة التي تُعدّ أساسية بالنسبة للتجارة. وثمة عوامل أخرى تلعب دوراً أساسياً في التجارة منها البنية التحتية، والتمويل، والحكم الرشيد، والاقتصاد الكلي، والسياسات الاجتماعية، والتعليم، والصحة وغيرها الكثير. ويوضح الشكل ١ بعضاً من هذه العوامل.

الشكل ١: المنتجات المنافسة والأمنة، والتجارة والنمو الاقتصادي والحد من الفقر



٢. شهد العقد الماضي زيادة ثابتة في حجم الصادرات من البضائع على المستوى العالمي. كما أن الانخفاض في الصادرات، الناجم عن الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم عامي ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ تم تجاوزه واستعادت في ٢٠١٢ نموهما السابق تقريباً. وإذا ما رغبت التجارة الفلسطينية بتطوير سوقها الداخلي والذي لصغر حجمه لا يمكنه أن يشكّل حافزاً للنمو الاقتصادي، فإن الحاجة تستدعي أن تصبح جزءاً من الاتجاه العالمي، وهو ما أعربت عنه بوضوح خطة التنمية الوطنية للأعوام ٢٠١١-٢٠١٣ والإستراتيجية الوطنية للتصدير.

٣. يطلب المشترون في شتى أرجاء العالم على نحو متزايد المنتجات التي تلبي مواصفات الجودة الصارمة والمتقدمة لكي تندمج اندماجاً سلساً في سلاسل العرض العالمية الخاصة بهم وتحقق توقّعات الزبائن، وهو ما يعني أن تكون المنتجات منافسة. ولا يتعيّن على المنتجات أن تحقق مطالب المشتريين في شتى أرجاء العالم فحسب، بل ويتعين عليها أيضاً وبدرجة أكبر تحقيق متطلبات السلامة والصحة التي تأخذ شكل التعليمات الفنية الإلزامية التي تفرضها السلطات الوطنية على المنتجات التي تستوردها إلى البلد أو التي تنتجها محلياً. انظر الشكل (١).

٤. تواجه الصناعة في فلسطين، ولا سيّما قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تحديات هائلة على الصعيد الفني وصعيد الجودة، ناهيك عن أنه يتعيّن عليها التعامل مع أوضاع أخرى غالباً ما تكون فريدة من نوعها. وبالتالي، ولكي يطور القطاع الصناعي وينتج منتجات تنافسية من شأنها أن تلبي التعليمات الفنية الإلزامية في الأسواق العالمية، فإنه يحتاج لخدمات بنية تحتية وطنية خاصة بالجودة معترف بها دولياً من شأنها أن تقدّم الدليل المستقل المطلوب على امتثال المنتجات الوطنية لمتطلبات الجودة والمتطلبات الفنية الخارجية. ويتعيّن على البنية التحتية للجودة أن تساند الصناعة في تطوير هذه المنتجات.

المختصرات والاسماء الموجزة

ARAC	الجهاز العربي للاعتماد
BIPM	المكتب الدولي للأوزان والمقاييس والمكاييل
CAC	هيئة الدستور الغذائي
CMC	القدرة على المعايرة والقياس
EU	الاتحاد الأوروبي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
IAF	منتدى الاعتماد الدولي
IEC	اللجنة الكهربائية التقنية الدولية
ILAC	المنظمة الدولية لاعتماد المختبرات
IPPC	الاتفاقية الدولية لحماية النباتات
ISO	المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس
ITU	الاتحاد الدولي للاتصالات
KCDB	قاعدة البيانات الرئيسية للمقارنة
MRA	اتفاقية الاعتراف متعددة الأطراف
NGO	منظمة غير حكومية
NQI	البنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة
OIC	منظمة المؤتمر الإسلامي
OIE	المنظمة العالمية لصحة الحيوان
OIML	المنظمة الدولية للقياس القانوني
PALTRADE	مركز التجارة الفلسطيني
PAS	جهاز الاعتماد الفلسطيني
PEIC	المجلس الفلسطيني للتصدير والاستيراد
PSI	مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية
SI	النظام الدولي للوحدات
SME	المشاريع الصغيرة والمتوسطة
SMIC	معهد المواصفات والقياس للبلدان الإسلامية
SPS	الصحة العامة وصحة النباتات
TBT	الحوجز التقنية للتجارة
WTO	منظمة التجارة العالمية

- أ. يعاني الاقتصاد الفلسطيني من مشاكل مالية رهيبية وقاعدة ضريبية آخذة بالانحسار وقدرة محدودة على جمع الضرائب بالإضافة إلى أن الحكومة الفلسطينية تتعرض لضغوطات متزايدة لكي تعمل بمثابة مشغل يلجأ إليه الباحثون عن العمل كملأذ أخير لهم في اقتصاد يعاني من محدودية قدراته التشغيلية.
- ب. وفي ظل الاعتماد الهائل وغير العادي في التجارة مع إسرائيل، بقي أداء الصادرات ضعيفا فيما بقيت الواردات كبيرة لا يمكن التنبؤ بها.
- ج. وتعاني فلسطين من عجز تجاري غير صحي ازداد ليصل ثلثي الناتج المحلي الإجمالي تقريبا.
- د. وتعاني أيضا من هيكلية اقتصادية غير متوازنة: ففي حين يمثل قطاع الخدمات -بما فيه القطاع العام- أكثر من ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، تمثل مساهمات قطاعات الصناعة والزراعة والعمران ١٦٪ و ١٠٪ و ٥٪ على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي.

١٢. من ٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٣، بلغ معدل نمو الإنتاج الصناعي في فلسطين ٧.٢٪، وبلغ ١٨.٣٪ محققا بذلك أعلى مستوى يصل إليه على الإطلاق في آب ٢٠١٣، فيما سجّل أدنى مستوى قياسي له عندما بلغ -٦.٩٪ في آذار ٢٠١٢.
١٣. لا تزال فلسطين تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدات الخارجية لمساندة موازنة الحكومة وتمويل تطوير البنية التحتية. وكان صندوق النقد الدولي قد حذّر من احتمال تراجع النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة من ٩.٩٪ في ٢٠١٢ إلى ٦.٢٪ في ٢٠١٣، وكان قد توقع أن تبقى البطالة أكثر من ٢٠٪.

٣.٢.١ الصادرات الفلسطينية:

١٤. بلغ معدل الصادرات الفلسطينية ٣٩,٠٨ مليون دولار أمريكي في الشهر الواحد من ٢٠٠١ ولغاية ٢٠١٣. وحققت الصادرات الفلسطينية أعلى مستوى وصلت إليه على الإطلاق عندما بلغت ٧٤,٢٠ مليون دولار أمريكي في نيسان ٢٠١٣، فيما سجلت انخفاضا قياسيا عندما بلغت ١٥,٩٢ مليون دولار أمريكي في نيسان ٢٠٠٢. وتصدّر فلسطين في الأساس الحجر والرخام، والمعادن الأساسية، والحديد، والفولاذ، والمنتجات الغذائية، والمشروبات، والأثاث، والمنتجات البلاستيكية (اللدائن) ومنتجات الألبان. وتمثل إسرائيل الشريك الرئيسي لصادرات فلسطين، حيث أن أكثر من ٨٠٪ من الصادرات الفلسطينية تتجه إليها. ويضم الشركاء الآخرون الذين يستوردون من فلسطين كلا من الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، ومصر، والعربية السعودية، وهولندا، وألمانيا، وكندا.

٣.١ تحديد البنية التحتية للجودة:

١٥. يمكن تعريف البنية التحتية الخاصة بالجودة بأنها الإطار المؤسسي بأكمله (العام و/أو الخاص) اللازم لإنشاء وتطبيق خدمات التوصيف، والقياس (العلمي والصناعي والقانوني)، والاعتماد، وتقييم المطابقة (التفتيش، والاختبار ومنح الشهادات)، اللازمة لتوفير دليل مقبول يفيد بأن المنتجات والخدمات تلبي معايير محددة، سواء أكانت هذه المعايير مطلوبة بفعل الاجراءات التنظيمية (أي التعليمات الفنية الإلزامية) أو متطلبات السوق (على نحو تعاقدى أو مستدل).

١٦. تظهر العناصر أو الخدمات التي تؤلف البنية التحتية للجودة ببيانها في الشكل ٢. ويمكن أن يقدم أي عدد من المؤسسات هذه العناصر أو الخدمات بشرط أن تمثل للممارسات السليمة الدولية التي تُعنى بعدم بتضارب المصالح. وفي المقابل، من شأن الإخفاق في توفير أي من عناصر البنية التحتية للجودة أو أية مجموعة منها توفيراً فعالاً وكفؤاً أن يؤثر تأثيراً سلبياً على التجارة.

٥. وما يُعتبر جيداً للأسواق العالمية يصح على السوق الداخلي في فلسطين. إذ يجب أن يتمتع المشترون بإمكانية الوصول إلى المنتجات الآمنة، ولا يجب أن يكونوا تحت رحمة التجار عديمي الضمير الذين يفرقون السوق بالمنتجات المتدنية الجودة إغراقاً يشكّل خداعاً يُمارس بحق السوق. ولهذا تفرض الحكومة الفلسطينية تعليمات فنية إلزامية لكي تتدارك حالات لقصور الشبيهة في السوق. و لذلك ، فإن تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية بشكل فعال يستدعي توفير خدمات بنية تحتية للجودة كفؤة فنياً.
٦. تدرك الحكومة الفلسطينية أن البنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة في فلسطين ونظام التعليمات الفنية الإلزامية لم يحققا بعد تقدماً كافياً يمكنها من تلبية المتطلبات الدولية أو الممارسات الجيدة أو طلبات الشركاء التجاريين. وعليه تلتزم الحكومة الفلسطينية بإعادة صياغة الانظمة الوطنية والبنية التحتية الخاصة بالقياس والاعتماد وتقييم المطابقة والعمل على تعزيزها وتحسينها وادامتها بغية تسهيل التجارة وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، وتلتزم في الوقت ذاته بحماية صحة السكان وسلامة البيئة.

٢.١ الاقتصاد الفلسطيني وارتباطه بسياسة الجودة

١.٢.١ السياق السياسي

٧. حدّدت سياسات الاحتلال التي انتهجتها إسرائيل منذ ١٩٦٧ إلى حد كبير تطوّر الاقتصاد الفلسطيني. إذ أن هذه السياسات أضعفت العلاقات التجارية والاقتصادية في فلسطين وتلك القائمة بين فلسطين وسائر أرجاء العالم، وتسببت باعتماد فلسطين اقتصادياً على إسرائيل كألجهة التي تتجه إليها الصادرات الفلسطينية وكمصدر للواردات ومنفذ للفائض في اليد العاملة.
٨. في أعقاب إنشاء الحكومة الفلسطينية وتوقيع اتفاقات السلام الإسرائيلي الفلسطيني، تشكل المسار الذي سلكه الاقتصاد الفلسطيني أساساً بفعل بروتوكول العلاقات الاقتصادية -والذي يُعرف أيضاً باسم بروتوكول باريس- الذي وُقّع عام ١٩٩٤ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها ممثلة للشعب الفلسطيني. وحسبما نصّ عليه البروتوكول، تتخذ العلاقة الاقتصادية الإسرائيلية- الفلسطينية شكل شبه "اتحاد جمركي"، إلا أنها تمثّل في الوقت ذاته اتحاداً اقتصادياً بحيث يتداول الاقتصادان العملة ذاتها. ومع ذلك، تعني هذه العلاقة الاقتصادية أن إسرائيل تسيطر على حركة البضائع واليد العاملة ما بينها وفلسطين.
٩. وقّعت الحكومة الفلسطينية اتفاقيات تجارة تفضيلية مع البلدان العربية، والولايات المتحدة، وكندا، وتركيا، والاتحاد الأوروبي، إلا أن سياسة الإغلاق التي تنتهجها إسرائيل تحول دون أن تجني الحكومة الفلسطينية الكثير من الفوائد المحتملة لهذه الاتفاقيات.

٢.٢.١ الأداء الاقتصادي

١٠. شهد أداء الاقتصاد الفلسطيني تحسناً ملموساً خلال الفترة ١٩٩٤ ولغاية ١٩٩٩، إلا أن هذا التحسّن توقف مع اندلاع الانتفاضة الشعبية الثانية في أيلول ٢٠٠٠ وتشديد إسرائيل -رداً على ذلك- لسياسة الإغلاق في فلسطين وتشبيدها للجدار الفاصل في الضفة الغربية.
١١. بلغ معدل النمو السنوي للإنتاج المحلي الإجمالي في فلسطين ٤,٥٪ في الفترة الممتدة من ٢٠٠١ ولغاية نهاية ٢٠١٣. ووصل معدل النمو السنوي للإنتاج المحلي الإجمالي إلى ٢٦,٠٪ في أيلول ٢٠٠٣ محققاً بذلك أعلى مستوى يصل إليه على الإطلاق، ووصل إلى أدنى مستوى قياسي له بلغ -٢١,٦٪ في كانون الأول ٢٠٠٦. ومع ذلك، تعكس مؤشرات أداء الاقتصاد الفلسطيني تحديات متعددة، تضم ما يلي:

٤.١ التعليمات الفنية

١٧. إن التعليمات الفنية الإلزامية محددة بوضوح في أحكام اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالعوائق الفنية للتجارة، ويتعين على كل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تمتثل لها. وتتضمن التعليمات الفنية الإلزامية تعليمات فنية تُعنى بالمنتج ذي العلاقة وأحكاما إدارية خاصة بالتنفيذ والتي هي إلزامية بموجب القانون. ويتعين أن تستند التعليمات الفنية الإلزامية على المواصفات الدولية ذات العلاقة. وتضم الأحكام الإدارية نظام تقييم المطابقة الذي يتعين إتباعه، وهي تحدد الجهة الحكومية المشرعة والمنظمة ومسؤولياتها و كما تعرض العقوبات التي يتعين تطبيقها في حال كانت المنتجات غير مطابقة. وهذه العناصر موضحة ببيان أدناه في الشكل ٣.

العناصر موضحة ببيان أدناه في الشكل (٣)

المتطلبات التقنية

- توفر التعليمات الفنية القياسات التي يتعين على منتج ما الامتثال لها. ويمكن أن تُحدد هذه المتطلبات في إحدى الطرق التالية:
- يمكن أن ترد هذه المتطلبات في نص التعليمات الفنية الإلزامية.
 - يمكن أن ترد على شكل إشارة مواصفة محددة.
 - يمكن أن ترد على شكل قائمة بالمواصفات للزمرة للمطابقة.

الأحكام الإدارية

تقييم المطابقة

- يقدم تقييم المطابقة الدليل على أن مورد أو منتج أو خدمة ما تلبّي المتطلبات الفنية. وتتولى المنظمات المخوّلة والمؤهلة فنيا توفير خدمات تقييم المطابقة التي تضم:
- التفشيح
 - الاختبار
 - منح الشهادات للنظام
 - منح الشهادات للمنتج

الجهة التنظيمية

- تتولى السلطة التنظيمية المسؤولية عن ضمان امتثال المورد للتعليمات الفنية الإلزامية. ويتعين على السلطة التنظيمية عموما أن تشرف على ما يلي:
- المصادقة على المنتج قبل التسويق (إذا كان ذلك ضروريا)
- مراقبة السوق
 - فرض العقوبات

العقوبات

- تُفرض العقوبات على الموردين الذين لا يمتثلون لمتطلبات التعليمات الفنية الإلزامية. وتُطبّق العقوبات على الصعيدين التاليين:
- العقوبات الإدارية التي تفرضها الجهة التنظيمية.
 - والعقوبات الجزائية التي تفرضها المحاكم.

العناصر أو الخدمات التي تؤلف البنية التحتية للجودة بيانها في الشكل (٢)

القياس (المتروولوجيا)

القياس (المتروولوجيا) هو تكنولوجيا أو علم أخذ القياسات، حيث تلزم هذه الخدمة لضمان إمكانية تتبع القياسات ومعايرة أدوات القياس على نحو معترف به دولياً. ويمكن أن يُقسم القياس جزئياً إلى ما يلي:

- القياس العلمي
- القياس القانوني
- القياس الصناعي

المواصفات واللوائح
(الأنظمة) التقنية

تتمثل المواصفات وثيقة رسمية تطورها وتشرها هيئة مُعترف بها، وعامة ما يتم ذلك من خلال التوافق، حيث تضم هذه الوثيقة المتطلبات التي يتعين على منتج أو عملية أو خدمة الامتثال بها. ويمكن أن تشكل المواصفات أساس التعليمات الفنية الإلزامية أو الالتزامات التعاقدية أو توقعات السوق. ويتم إعداد المواصفات على عدة أصعدة، تتمثل تحديداً بما يلي:

- المواصفات الدولية
- المواصفات الإقليمية
- المواصفات الوطنية
- المواصفات الخاصة

تتولى الحكومة إعداد التعليمات الفنية الإلزامية وتنفيذها. ولا تضم التعليمات الفنية الإلزامية متطلبات مماثلة للمواصفات فحسب، بل وتضم أيضاً بنوداً أو أحكاماً إدارية لتنفيذها. ويكون الامتثال للمواصفات أمراً طوعياً، فيما يكون الامتثال للتعليمات الفنية الإلزامية إلزامياً.

الاعتماد

يمثل الاعتماد -بما فيه تقييم الأقران- نشاطاً يقدم إثباتاً مستقلاً على كفاءة (أهلية) الأفراد أو المنظمات التي تقدم خدمات التقييم المطابقة، وهو بذلك يسهل الاعتراف الدولي بادعاءات المطابقة.

تقييم المطابقة

تقييم المطابقة هو المصطلح الجماعي الذي يُستخدم للإشارة إلى الخدمات اللازمة لتقديم دليل على أن مورد أو منتج أو خدمة ما تلبي متطلبات كتلك التي ينص عليها مقياساً أو تعليمات فنية إلزامية. وتعتبر الخدمات التالية عامة بأنها خدمات تقييم مطابقة:

- التفتيش
- الاختبار
- منح الشهادة للنظام
- منح الشهادة للمنتج

٣. أهداف سياسة الجودة

٢٤. الهدف الرئيسي لسياسة الجودة ضمان قبول البضائع والخدمات التي تنتج أو تتداول في فلسطين من التداول في الأسواق الوطنية والدولية. وهذا يعني بأنه يتعين العمل على تصميم هذه البضائع والخدمات وتصنيعها وتوريدها على نحو يلبي تماما أو يفوق احتياجات بائعي التجزئة والمشتريين والمستهلكين والجهات التنظيمية وتوقعاتهم ومتطلباتهم جميعا.

٢٥. وثمة أهداف ثانوية تساند الهدف الرئيسي وتسعى سياسة الجودة إلى تحقيقها، وهي كما يلي:

- أ. تصميم وإنشاء بنية تحتية تعنى بالقياس والتوصيف والاعتماد والتفتيش والاختبار ومنح الشهادات من شأنها أن تلبي تماما احتياجات البلد،
- ب. ومساندة تطبيق التقنيات والممارسات وتوفير خدمة البنية التحتية للجودة على نحو يمثل بوضوح للمواصفات الدولية ذات العلاقة.
- ج. إعداد منهج وطني مشترك وفعال يُعنى بالتعليمات الفنية الإلزامية -بما فيها التشريع ذي العلاقة- في فلسطين من شأنه حماية السكان والحيوانات والنباتات والبيئة على نحو يلبي المتطلبات الدولية ذات العلاقة من قبيل اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالعوائق الفنية للتجارة واتفاقيات الصحة العامة وصحة النباتات والممارسات الدولية السليمة،
- د. إقامة تعاون فعال فيما بين مؤسسات البنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة والسلطات التنظيمية الوطنية من جهة ونظرائهم وشركائهم الدوليين والتجارين.
- هـ. تطوير الموارد البشرية اللازمة لمساندة مختلف برامج القياس وتوحيد المواصفات والاعتماد وتقييم المطابقة والتعليمات الفنية الإلزامية.
- و. ورفع مستوى الوعي بأهمية الجودة في أوساط الموردين والمستهلكين، وهو ما يعني العمل على إشاعة ثقافة الجودة والمحافظة عليها في الحياة العامة وفي أوساط المجتمع.

٤. مستقبل البنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة

١.٤ الالتزام العام للحكومة الفلسطينية

٢٦. تتولى الحكومة الفلسطينية -بمؤسساتها المختلفة- المسؤولية العامة عن الاضطلاع بدور تمكيني وتنسيقي وثنقيفي في تطبيق سياسة الجودة. فالحكومة الفلسطينية لا تلتزم بتحديد الرؤى فحسب، بل وتلتزم أيضا بتوطيد المبادئ الأساسية للبنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة والمحافظة عليها، حيث تتمثل هذه المبادئ تحديدا بخدمات القياس والمواصفات والاعتماد الملائمة لفلسطين. وفي هذا السياق، تلتزم الحكومة الفلسطينية بأن تقوم بإعادة هيكلة المؤسسات العامة للبنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة وتطويرها على نحو يتفق مع الممارسات الدولية السليمة والاحتياجات الفلسطينية والحائق الماثلة للعيان.

٢٧. وفيما تضطلع الحكومة الفلسطينية بمسؤولياتها العامة، سوف تضمن الحكومة وجود بيئة أعمال ملائمة لكي تشارك الجهات الاقتصادية كلها مشاركة كاملة في الاضطلاع بدور ذي مغزى في توطيد المبادئ الأساسية

٥.١ بيئة السياسة الفلسطينية:

١٨. لا توجد السياسة الوطنية الخاصة بالجودة من تلقاء ذاتها، إذ أنها تستند على تنسيق المسائل المتعلقة بالجودة، وتوحيد المواصفات، وتقييم المطابقة التي تندرج ضمن سياسات أخرى تُعنى -على سبيل المثال لا الحصر- بالصادرات، والتنمية الصناعية، والعلوم، والتكنولوجيا، والصحة، والسلامة، والأمن الغذائي.

١٩. تضع خطة التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٣ إقامة الدولة وبناء المستقبل نصب عينيها أهدافا طموحة تُعنى بتحقيق التنمية السياسية والإدارية والاقتصادية-الاجتماعية في فلسطين. وتمثل مسألة إنشاء قطاع خاص نابض بالحياة يمكنه الانتفاع من التطورات الدولية على صعيد التجارة وبالتالي تحسين الصادرات الفلسطينية موضوعا رئيسيا بالنسبة لخطة التنمية الوطنية. وتتميز خطة التنمية الوطنية ٢٠١٤-٢٠١٦ التي تبني على الخطة السابقة بكونها أكثر قوة في هذا السياق، حيث أن إعداد بنية تحتية خاصة بالجودة تتميز بكونها فعالة وكفؤة يمثل شرطا مسبقا لتحقيق هذا الهدف.

٢٠. تضم إستراتيجية التصدير الوطنية لدولة فلسطين ٢٠١٤-٢٠١٨ تحليلا شاملا إلى حد كبير لوضع البنية التحتية للجودة في فلسطين. وتخلص الإستراتيجية إلى نتيجة مفادها أن فعالية إدارة الجودة وكفاءتها مقيّدة في الوقت الراهن بسبب مجموعة من القيود على صعيد المؤسسات (جانب العرض) والمشاريع (جانب الطلب)، حيث تسببت هذه القيود الواسعة النطاق بتقييد وصول المصدرين الفلسطينيين إلى الأسواق الدولية.

٢١. تضطلع وزارة الاقتصاد الوطني بولاية عامة تكمن في المساهمة في تحقيق الرفاه للشعب الفلسطيني وذلك من خلال استحداث إطار يُعنى بتطوير المشاريع الخاصة من شأنه أن يساند ويساهم في بناء الثروة وبالتالي توسيع نطاق الرعاية الوطنية. وتساند الوزارة -بصفتها الكيان الفلسطيني الذي يتولى المسؤولية عن توجيه السياسة الاقتصادية- تحقيق ما تقدّم من خلال قيادة التعاون ما بين الوزارات في كافة مناحي التحليل والبحث الاقتصادي من خلال اعتماد هيكلية رسمية تُعنى بالتعاون بين كل الوزارات تضطلع بدور اقتصادي. وقد اشتملت المسائل التي تطرقت إليها الوزارة خلال السنتين الماضيتين تشجيع التصدير، ومساندة المنتجات المحلية، وحماية المستهلكين، وتشجيع الاستثمارات، وتمكين البيئة الاقتصادية، وتسهيل التجارة، وتنظيم السوق المحلي، والملكية الفكرية، وإيلاء الاهتمام لأنظمة التجارة الدولية. وتواصل الوزارة التشاور الملائم مع القطاع الخاص بخصوص مسائل السياسة الاقتصادية وتقييم معه شراكة بهذا الخصوص. ويمثل الشروع بعقد المؤتمرات التي تُعنى بالحوار الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص إحدى الأدوات التي تستعين بها الوزارة لتحقيق ذلك.

٢. الرؤية

٢٢. يكمن الهدف العام الذي تصبو السياسة الوطنية الخاصة بالجودة إلى تحقيقه في تحسين القدرة التنافسية لفلسطين على الصعيد الدولي وهو ما من شأنه أن يفضي إلى النهوض بمستوى أداء التصدير، ويكمن أيضا في الوقت ذاته في ضمان حصول المستهلكين الفلسطينيين وبيئتهم على الحماية الملائمة من المنتجات الرديئة وغير الآمنة. أما النتيجة النهائية التي ستحققها سياسة الجودة الوطنية فهي رفع مستوى جودة الحياة التي ينعم بها الشعب الفلسطيني.

٢٣. وبالتالي تتمثل رؤية السياسة الوطنية الخاصة بالجودة لفلسطين في:

إنشاء بنية تحتية خاصة بالجودة تتميز بفعاليتها وكفاءتها وتحظى بالاعتراف الدولي.

١.٣.٤ معايير القياس الوطنية

٣٥. بغية زيادة الوعي بالقياس ولإنشاء إطار مشترك يُعنى به، تعمل الحكومة الفلسطينية على إدخال مزيد من التحسينات على معايير القياس الوطنية التي تعتمدها المديرية الوطنية للقياس التي يجري إنشاؤها داخل مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية وذلك وفقا لأولوية الاحتياجات الفلسطينية .

٣٦. وعلاوة على ذلك ومتى كان ذلك ضروريا أو مناسبا، توسّع الحكومة الفلسطينية نظام القياس بالدخول في شراكة رسمية مع المعاهد الوطنية الأخرى المؤهلة فنيا في المجالات العلمية المتخصصة للقياسات (كالكيمياء، والإشعاع، وعلم الفيروسات وغيرها) التي سوف تُعَيّن كمعاهد مُخوّلة بغية الحفاظ على معايير وطنية للقياس قادرة على توفير خدمة قياس دقيقة وموثوق بها في كل الاختصاصات ذات الصلة في فلسطين.

٣٧. تخضع عملية إنشاء المعاهد المخوّلة لاتفاق رسمي بين وزارة الاقتصاد الوطني ومؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية والمعهد ذي العلاقة. وضمانا لإقامة التنسيق الملائم بين مؤسسات القياس، لا يجوز إنشاء مؤسسة يُفترض أن تصبح معهد مُخوّل دون التوصل لاتفاق كهذا. وتماشيا مع الممارسات السليمة التي يعتمدها المكتب الدولي للأوزان والمقاييس والمكاييل، تتولّى المديرية الوطنية للقياس المسؤولية العامة عن ضمان أن تطبّق وتحافظ هي ذاتها وكذلك المعاهد المخوّلة على أنظمة إدارة الجودة التي تمتثل مع المتطلبات ذات العلاقة الخاصة باللجنة الدولية للأوزان والمقاييس وباتفاقية الاعتراف المتبادل.

٣٨. ترتبط المديرية الوطنية للقياس والمعاهد المخوّلة -في حدود إمكانياتها- مع نظام القياس الدولي وذلك إدراكا منها للاحتياجات المثبتة لقطاعي التجارة والصناعة وللجهات التنظيمية. وسيتجلى هذا الارتباط من خلال إدراج مدخلات المديرية والمعاهد حول قدراتهما على المعايرة والقياس في نظام الاعتراف (مثل قاعدة المقارنة الرئيسية للبيانات) الذي يديره المكتب الدولي للأوزان والمقاييس والمكاييل.

٢.٣.٤ خدمة المعايرة الوطنية

٣٩. تدعم المديرية الوطنية للقياس دعما نشطا تطوير خدمة معايرة على الصعيد الوطني لنشر معايير القياس الوطنية في أوساط الصناعة والسلطات والمجتمع ضمانا لقبول كافة القياسات المنبثقة عن فلسطين في التجارة وإنفاذ القانون. وقد يضم دعم من هذا القبيل الدعم الفني، والتدريب وإسداء المشورة بغية الحصول على الاعتماد.

٤٠. يمكن للمديرية الوطنية للقياس وغيرها من مختبرات المعايرة العامة أو الخاصة أن تقدّم خدمات المعايرة شريطة أن تتم معايرة المعدات التي تستخدمها للمعايرة على نحو يمكن تتبعه بحسب مواصفات القياس الوطنية التي تحتفظ بها المديرية أو المعاهد المخوّلة أو التي يحتفظ بها أي مختبر وطني آخر للقياس في الخارج يمتلك قدرة في القياس معروفة ومشهود لها. وعلاوة على ذلك، يتعيّن على كافة مختبرات المعايرة أن تكون معتمدة على نحو ملائم بحسب المواصفات الدولية ذات العلاقة.

٣.٣.٤ القياس القانوني

٤١. ضمانا للانتفاع المنصف من القياسات ليس في التجارة فحسب بل وأيضا في إنفاذ القانون والخدمات الصحية وإدارة البيئة، تحسّن الحكومة الفلسطينية الأوزان وأنشطة المقاييس التي تجريها مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية لتصبح نشاط قياس قانونيا بالكامل.

٤٢. يضمن القياس القانوني المصادقة على نوع معدات القياس المستخدمة في التجارة وإنفاذ القانون والخدمات الصحية وحماية البيئة، ويضمن أيضا التحقق منها عند تشغيلها ومعايرتها والتحقق منها بانتظام فيما بعد ضمانا لتحقيق وضع منصف للتجار والمستهلكين ولصحة القياسات التي تُؤخذ في مجال إنفاذ القانون والخدمات

للبنية التحتية الخاصة بالجودة، ولا سيّما في توفير خدمات المعايرة وتقييم المطابقة التي تتميز بكفاءتها الفنية للسوق وللجهات التنظيمية. وسوف تتابع الحكومة الفلسطينية بنشاط تنسيق خدمات كهذه تنسيقا فعالا لمصلحة البلد متى استدعت الحاجة ذلك.

٢٨. تتولى الحكومة الفلسطينية مراجعة التشريع الحالي الذي يضع ويحدد مسؤوليات البنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة وتنقيحه وإعادة التأكيد عليه. وإذا لم يتوفر بعد تشريع من هذا القبيل، تتولى الحكومة الفلسطينية إعداده وإصداره. وينطبق الأمر ذاته على التشريع الذي يتناول تطوير التعليمات الفنية الإلزامية وتنفيذها وذلك ضمنا لأن يتناول -أي التشريع- على نحو ملائم البنية التحتية للجودة في فلسطين وينسّق بسلسلة معها.

٢٩. بغية استحداث ثقافة تُعنى بالجودة في فلسطين، تعزز الحكومة الفلسطينية حملات التوعية بالجودة، وتوفر منهجا متكاملًا يُعنى بإدارة الجودة في القطاع العام. وتساند الحكومة استحداث آليات من شأنها أن تساهم في رفع مستوى الوعي بالجودة وإشاعة المعرفة عنها في أوساط قطاعات المجتمع كلها.

٢.٤ الهيكلية العامة للبنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة

٣٠. يُعاد تنظيم مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية تنظيما يتيح لها تقديم خدمات إعداد المواصفات والإصدار والمعلومات وتقييم المطابقة. إن هذه الهيكلية الخاصة بالمؤسسة لا تشكل تضاربا في المصالح، وبالتالي فإنها -من ناحية المبدأ- مقبولة على الصعيد الدولي وتشبه الوضع القائم في غالبية بلدان العالم. وسوف تبقى وزارة الاقتصاد الوطني الوزارة التنفيذية المسؤولة عن مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية.

٣١. تُفصل أنشطة الاعتماد التي تضطلع بها مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية حاليا عن بقية الأنشطة، بحيث يؤسس جسم مستقل تكون وزارة الاقتصاد الوطني الوزارة التنفيذية المسؤولة عنه. وبالتالي تتولى الوزارة المعالجة الحاسمة لتضارب المصالح الذي قد ينشأ في الهيكلية التنظيمية الحالية لمؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية والذي يحول دون حصول خدمة الاعتماد على الاعتراف الدولي.

٣٢. تبقى أنشطة القياس التي تضطلع بها مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، وتحديدًا مديرية القياس، في الوقت الحاضر مُدرجة ضمن الهيكلية التنظيمية للمؤسسة، ولكن سيتم تشغيلها بمثابة معهد منفصل بغية تعزيز التنمية السريعة وبناء القدرات. وقد تترأى الحكومة الفلسطينية مستقبلا إنشاء مديرية القياس كمعهد مستقل، وذلك عندما تتوسّع مديرية القياس ويصبح حجمها ذا معنى أو عندما يصبح استقلالها ضروريا بغية الحصول على الاعتراف الدولي.

٣٣. تقدم خدمات الفحص والاختبار وخدمات منح شهادات المطابقة من قبل القطاع الخاص أو القطاع العام (بما فيه مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية) أو المؤسسات الأكاديمية خدمات الاختبار ومنح الشهادات، وبالتالي فإنها سوف تمنح الزبائن الاختيار بين مزودي الخدمات طالما كانت هذه الخدمات مُعتمدة، وهو ما من شأنه أن يعجّل إنشاء مختبرات في القطاع الخاص.

٣.٤ القياس

٣٤. تمثّل مديرية القياس في مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية -بصفتها المعهد الوطني الفلسطيني للقياس- فلسطين في منظمات القياس الإقليمية والدولية، وتضمن إمكانية تتبع النظام الدولي للوحدات. وتتولى المديرية المسؤوليات التنفيذية التالية، وهي: (١) الحفاظ على المعايير المرجعية الوطنية، و(٢) دعم إنشاء خدمة المعايرة الوطنية في كافة أرجاء فلسطين بما يشمل إنشاء عدد من مختبرات المعايرة المستقلة، و(٣) إدارة نظام قياس قانوني في فلسطين.

الاعتماد بمنأى عن التدخل السياسي والضعف المالي غير المبررة، بمعنى أن تضمن الوزارة أن تفي هذه القرارات بمعايير ومتطلبات الاستقلال الخاصة التي تحددها المنظمة الدولية لاعتماد المختبرات ومنتدى الاعتماد الدولي وفاء كاملاً.

٥١. يضمن مركز الاعتماد الفلسطيني أن يكون عمله متفقاً مع المواصفات الدولية، ويسعى للحصول على اعتراف دولي، ويوقع اتفاقيات اعتراف متبادلة -بالنيابة عن فلسطين- مع منظمات الاعتماد الدولية ذات العلاقة. ويمكن أن يستفيد المركز من ترتيبات «التوأمة» مع هيئة اعتماد مُعترف بها دولياً بغية تسريع عملية الاعتراف به

٥٢. تدعم و توفر الحكومة الفلسطينية بشكل فعال الموارد اللازمة لمركز الاعتماد الفلسطيني في سعيه ليصبح جهة موقّعة على ترتيبات الاعتراف المتبادل الخاصة بالجهاز العربي للاعتماد وذلك كخطوة سابقة على طريق التوقيع على ترتيبات الاعتراف المتعددة الأطراف الخاصة بالمنظمة الدولية لاعتماد المختبرات ومنتدى الاعتماد الدولي.

٥٣. ينشئ مركز الاعتماد الفلسطيني لجاناً فنية تشارك فيها الوزارات ذات العلاقة كلها ووهيئاتها الفنية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي العلاقة. ويكون الهدف من إنشاء هذه اللجان التعامل مع القطاعات التي تستدعي الحاجة حصولها على الاعتماد، مثل مختبرات الفحص والاختبار، ومختبرات المعايرة، والهيئات المسؤولة عن منح الشهادات للمنتجات، وأنظمة الإدارة، وهيئات التفتيش، والهيئات المسؤولة عن تدريب وتأهيل ومنح الشهادات للموظفين الذين يرتبط عملهم بالجودة. فبهذه الطريقة ستُلَبَّى احتياجات الجهات التنظيمية أياً كانت الوزارة أو القطاع الخاص الذي تتبع له.

٦.٤ تقييم المطابقة

٥٤. يكمن الهدف العام لخدمات تقييم المطابقة في تبيان جودة المنتجات والخدمات على نحو مستقل عن المصنّع أو المورد. وعليه يتعيّن على مزوّد خدمة تقييم المطابقة أن يولوا الاهتمام للاحتياجات الوطنية الفعلية، وأن يلتزموا بالشفافية وعدم التمييز (الحِياد)، وأن يتجنّبوا المعايير غير الضرورية التي تعوق التجارة. ويجب أن تستند النشاطات التي ينفذها هؤلاء المزودون على المواصفات والمبادئ التوجيهية الدولية ذات العلاقة. ويتعيّن عليهم أن يفضلوا ترتيبات الاعتراف المتبادل التي من شأنها أن تقلص إعادة إجراء الاختبار أو منح الشهادات وبالنتيجة أن تساعد على تقليص تكاليف إجراء تقييم المطابقة.

٥٥. يجوز للمختبرات وهيئات التفتيش في المجالين العام والخاص -بما فيها مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية- التي تلبي بوضوح متطلبات المواصفات الدولية ذات العلاقة والمعتمدة لدى هيئة اعتماد مُعترف بها دولياً أن تقدّم خدمات الاختبار والتفتيش ومنح الشهادات للمنتجات وأنظمة الإدارة ومنح الشهادات للموظفين، وهي الخدمات التي تدل على الامتثال للتعليمات الفنية الإلزامية.

٥٦. بغية تقديم خدمات تقييم المطابقة، ولا سيّما في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تستحدث الحكومة الفلسطينية مزودين لخدمات تقييم المطابقة ومؤسسات تُعنى بالبنية التحتية للجودة -من قبيل مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية وغيرها- في الوزارات كافة، وتحافظ عليها وتحسّنها على نحو متواصل تماشياً مع الاحتياجات المثبتة لفلسطين. ويضم هؤلاء المزودون والمؤسسات التي تستحدثها الحكومة الفلسطينية جهات التفتيش، والمختبرات، وهيئات منح الشهادات. وعلاوة على ذلك، تسعى الحكومة الفلسطينية لضمان تقليص التداخل الذي قد يحدث عند إنشاء هذه القدرة وتطويرها في المؤسسات العامة الخاصة بتقييم المطابقة، إلى الحد الأدنى تسهيلاً لتحقيق الاستفادة المالية لهذه المؤسسات على الأجل الطويل.

الصحية وحماية البيئة. ومن شأن القياس القانوني أن يضع المتطلبات الوطنية الخاصة بالبضائع قبل تغليفها، ويضمن امتثال المورد لها.

٤٣. يتولى القياس القانوني المسؤولية عن ضمان أن تستند المتطلبات الوطنية للقياس القانوني بأسرها - قدر الإمكان - إلى المواصفات الدولية، من قبيل توصيات المنظمة الدولية للقياس القانوني.

٤.٤ المواصفات

٤٤. ترتأي الحكومة الفلسطينية أن تكون عملية وضع المواصفات نشاطاً طوعياً يعتمد على التوصل إلى توافق بين أصحاب المصلحة ذوي العلاقة وتتفذه مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية أو يتم تنفيذه بالنيابة عنها في بيئة تشاركية وشفافة.

٤٥. تشجّع الحكومة الفلسطينية اعتماد المواصفات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بمثابة مواصفات وطنية -دون أن تحيد عنها إلا بالحد الأدنى- استناداً إلى الاحتياجات المثبتة للسلطات والصناعة والمجتمع. وتقدم مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية الإطار اللازم لوضع المواصفات الوطنية والوثائق المعيارية الأخرى وإصدارها على الصعيد الوطني، مع مراعاتها كل المراعاة لهذه الاحتياجات الوطنية المثبتة.

٤٦. حيث أن مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية تتولى المسؤولية عن إصدار المواصفات الوطنية بأسرها، فإنه يجوز لها أن تطوّر تلك المواصفات من خلال هيكلية لجانها الفنية أو من خلال تسجيل منظمات تُعنى بوضع المواصفات للقيام بذلك. وتمتثل المؤسسة أو أية منظمة تسجلها للممارسات السليمة والمتطلبات الدولية على النحو المحدد في اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالعوائق الفنية للتجارة وتوجيهات المنظمة الدولية للمواصفات/اللجنة الكهروتقنية الدولية.

٤٧. ترتأي مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية مراجعة وتحديث المواصفات الوطنية بانتظام ضماناً لمواءمتها المستمرة للتطورات التكنولوجية واتجاهات السوق والمتطلبات الإقليمية والدولية. بالإضافة إلى ذلك، تشترك المؤسسة بنشاط في عملية وضع مواصفات دولية متى كانت هذه المشاركة تهم فلسطين من الناحية الإستراتيجية، وتتسق مع الهيئات المحلية ذات العلاقة بخصوص مشاركتها.

٤٨. بغية وضع المواصفات الوطنية الفلسطينية، تنشئ مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية والمنظمات التي تُعنى بوضع المواصفات اللجان الفنية ذات العلاقة، حيث تتولى هذه اللجان وضع المواصفات وفقاً للمبادئ التوجيهية والقواعد المعتمدة. وتلتزم الوزارات والمؤسسات الأكاديمية والعلمية بالمشاركة في هذه اللجان جنباً إلى جانب ممثلي الصناعة والتجار والموردين والمجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية، والزراعة والسياحة، والجمعيات المتخصصة الأخرى).

٥.٤ الاعتماد

٤٩. بغية تسهيل التصديق المستقل على القدرات الفنية التي يمتلكها مزودو خدمة تقييم المطابقة لنيل رضا الأسواق والسلطات المحلية والخارجية، تفصل الحكومة الفلسطينية أنشطة الاعتماد عن مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية وتنشئ مركز الاعتماد الفلسطيني، الذي سوف يعمل بمثابة كيان مستقل يتبع لوزارة الاقتصاد الوطني. ولن يُصار إلى إنشاء هيئة وطنية أخرى غيره للاعتماد في المجالات التي تدرج ضمن نطاق اتفاقيات الاعتراف المتعددة الأطراف الخاصة بالمنظمة الدولية لاعتماد المختبرات ومنتدى الاعتماد الدولي.

٥٠. تسهيلاً للاعتراف الدولي بمركز الاعتماد الفلسطيني، تضمن وزارة الاقتصاد الوطني أن تبقى قرارات

٢.٧.٤ إعداد التعليمات الفنية الإلزامية وتنفيذها

٦٤. ان مهمة إعداد التعليمات الفنية الإلزامية وتنفيذها تقع على كاهل الوزارات المختلفة وهيئاتها بالإضافة إلى وزارة الاقتصاد الوطني. ويتعين على الوزارات أن تطلب إلى فريق التعليمات الفنية الإلزامية (الذي سيصبح لاحقاً مكتب التعليمات الفنية الإلزامية) السماح لها بمهمة إعداد آية تعليمات فنية جديدة وتنفيذها ضماناً لتعزيز التنسيق الملائم بين الوزارات. ويقع على عاتق الوزارة ذات العلاقة مسؤولية إجراء تقييم الأثر فيما يضمن فريق التعليمات الفنية الإلزامية (الذي سيصبح لاحقاً مكتب التعليمات الفنية الإلزامية) إجراء هذا التقييم.

٦٥. تضع الحكومة الفلسطينية توجيهها قانونياً بشأن التعليمات الفنية الإلزامية يتعين على كافة الوزارات وهيئاتها اتباعه وتعمل على إصداره. حيث أن هذا التوجيه القانوني سوف يحدد عملية تقييم الحد الأدنى للأثر، والطريقة التي تُحال بها المواصفات أو تُستخدم كأساس للتعليمات الفنية الإلزامية، وسوف يحدد أيضاً الطريقة التي يتعين بها توفير تقييم المطابقة لتحديد امتثال المنتجات للمتطلبات وتحديد المزود القادر على تقديم خدمات من هذا القبيل. وسوف يحدد هذا التوجيه القانوني الطريقة التي تتعين بها الاستعانة بالعقوبات الإدارية والمحاكم في حالات عدم المطابقة.

٦٦. تتولى الوزارات المسؤولية عن ضمان تنفيذ التعليمات الفنية الإلزامية، بحيث يمكن أن يتخذ تنفيذ الوزارات للتعليمات شكل المصادقة على المنتجات أو البضائع قبل تسويقها - متى كان هذا ملائماً - ومراقبة الأسواق استناداً إلى تقييم المخاطر وفرض العقوبات على الموردين في حال توردهم لمنتجات غير مماثلة. وسوف تقرّر الوزارات ما إذا ستدار وظيفة تنظيمية كهذه من داخل الوزارة أو إذا ما كان سيُصار إلى إنشاء وكالة مستقلة لتدير ذلك. وأياً تكن الطريقة التي ستتبعها الوزارات لتنفيذ هذه الوظيفة، فإنها - أي الوظيفة - ستمثل لتشريع التعليمات الفنية الإلزامية. وسوف تضمن الوزارات أن تحصل على الموارد الضرورية بأكملها، بما فيها الموظفين المدربين، لكي تضطلع بهذه الوظائف.

٣.٧.٤ عملية إصلاح التعليمات الفنية الإلزامية

٦٧. من شأن فريق التعليمات الفنية الإلزامية (وهو ما سيصبح لاحقاً مكتب التعليمات الفنية الإلزامية) أن يحدّد كل وزارة على الشروع ببرنامج رئيسي يُعنى بالإصلاح التنظيمي. وسوف يتمثل هدف هذا البرنامج في تحديد كل التعليمات الفنية الإلزامية في مجموعة القوانين ومراجعتها لاحقاً مراجعة تستند إلى التشريع الصادر حول التعليمات الفنية الإلزامية. ونتيجة لذلك، يتعين إقرار التعليمات الفنية الإلزامية وتنقيحها وسحبها كما هو ملائم.

٦٨. سوف يتضمن هذا البرنامج الذي يُعنى بالإصلاح التنظيمي حكماً بإنقضاء الأجل بعد خمس سنوات سيتم بموجبه حذف كل التعليمات الفنية الإلزامية التي لا يتم إقرارها أو تنقيحها من مجموعة القوانين. وسوف تُطرح تدابير انتقالية من شأنها أن تضمن عدم إبطال التعليمات الفنية الإلزامية المعمول بها حالياً إلى أن يُصار إلى تنفيذ التعليمات الفنية الإلزامية المنقحة.

٥. التعليم والتدريب

٦٩. يعتمد توفير خدمة البنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة اعتماداً كبيراً على الموظفين المدربين والمهرة. وأمثال هؤلاء الموظفين لا يتوفرون بكثرة في فلسطين. وبالتالي، تُشجّع المؤسسات ذات العلاقة كلها بقوة على أن تبذل كل ما بوسعها لزيادة مجموعة العمال المهرة في بيئة البنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة.

٧٠. يتعين على المؤسسات الحكومية - بما فيها مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية ومركز الاعتماد الفلسطيني - والمؤسسات الخاصة والأكاديمية أن تتخذ الخطوات الكفيلة بضمان أن يحظى مختلف أصحاب

٥٧. وفيما تعمل الحكومة الفلسطينية على تحسين قدرة المؤسسات العامة، فإنها تُعدّ بيئةً سياساتية من شأنها ألا تعيق تطوير مزودين خاصين لخدمات تقييم المطابقة بل تعمل على تسهيل ذلك. وتستغل الحكومة الفلسطينية الخدمات التي يقدمها الموردون في المشتريات العامة والمواصفات الفنية شريطة أن يكون بمقدور المورد تقديم دليل على امتلاكهم للقدرة الفنية من خلال الاعتماد.

٥٨. تتخذ الحكومة الفلسطينية تدبيراً من شأنه ضمان تزويد الدولة بالمنتجات والخدمات ذات الجودة، ذلك بأن تستغل المواصفات الوطنية الفلسطينية - إلى أكبر حد ممكن - في مشتريات الدولة، وأن تطلب تقديم دليل مستقل على امتثال المنتجات والخدمات التي يجري تقديمها للدولة للمواصفات ذات العلاقة من خلال إجرائها لمزيج من الإجراءات تضم التفتيش والاختبار ومنح الشهادات. وستقدم الحكومة حافزاً - كالمعاملة التفضيلية - للمشاريع التي تتميز في عملية تحسين الجودة من خلال منح الشهادات للمنتجات و/أو الأنظمة، وهو ما سيشكل جزءاً من المنهج العام الذي تعتمده الحكومة في هذا المضمار.

٧.٤ التعليمات الفنية الإلزامية

١.٧.٤ إدارة نظام التعليمات الفنية الإلزامية

٥٩. سوف تتألف إدارة نظام التعليمات الفنية الإلزامية الذي سيُعدّ مستقبلاً من ثلاث جهات ستخضع في عملية إعداد التعليمات وتنفيذها في فلسطين. وسوف تتم هيكلة هذه الجهات الثلاثة على نحو يمكنها أن تكمل أدوار بعضها البعض في المسؤوليات التي سوف تضطلع بها دون حدوث أي تدخل أو تدخل فيما بينها.

٦٠. تتمثل هذه الجهات الثلاثة في لجنة وطنية للتعليمات الفنية الإلزامية (تسمى فريق التعليمات الفنية الإلزامية) ووزارة الاقتصاد الوطني والوزارات الأخرى ذات العلاقة المسؤولة عن إعداد التعليمات الفنية الإلزامية وتنفيذها. ويمثل فريق التعليمات الفنية الإلزامية كافة الوزارات ذات العلاقة، أي تلك الوزارات التي تتولى المسؤولية عن الزراعة، والتنمية الصناعية، والصحة، والإسكان، والعدل، والعمل، والاتصالات، والمواصلات والبيئة. وسوف يتم إنشاء هذه اللجنة من خلال نظام داخلي يصدره مجلس الوزراء، وسوف تترأسها وزارة الاقتصاد الوطني.

٦١. وسوف تضم المسؤوليات الرئيسية التي سوف يضطلع بها فريق التعليمات الفنية الإلزامية ما يلي:

- تنسيق نشاطات التعليمات الفنية الإلزامية التي تجريها الوزارات ذات العلاقة وهيئاتها.
- والشروع بإجراء تقييمات للمخاطر والتأثيرات قبل إعداد تعليمات فنية إلزامية جديدة وتنفيذها.
- ودعوة الوزارات المسؤولة لإعداد التعليمات الفنية الإلزامية التي تُعتبر ضرورية.
- ومراقبة فعالية عمل الوزارات ووكالاتها في إعداد التعليمات الفنية الإلزامية.

٦٢. تترأس وزارة الاقتصاد الوطني فريق التعليمات الفنية الإلزامية لكونها هي التي ستتولى في نهاية المطاف المسؤولية عن تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالحوافز التقنية للتجارة في فلسطين وأيضاً لكون التعليمات الفنية الإلزامية تقع في صلب هذا الاتفاق. وسوف تتولى الوزارة المسؤولية عن توفير المعلومات عن التعليمات الفنية الإلزامية - الجديدة والقديمة وتلك التي تعكف على إعدادها - لكل أصحاب المصلحة ذوي العلاقة، وكذلك عن عملية التبليغ بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية في المستقبل.

٦٣. يمثل فريق التعليمات الفنية الإلزامية هيكلية انتقالية. وحالما يُشكل الفريق، تشرع الحكومة الفلسطينية بعملية إعداد هيكلية دائمة - أي مكتب للتعليمات الفنية الإلزامية - يتولى المسؤوليات التي يضطلع بها الفريق وذلك حالما يُصدر القانون اللازم لذلك. وعند ذلك، يُلغى فريق التعليمات الفنية الإلزامية. هذا، وسيوضع مكتب التعليمات الفنية الإلزامية في وزارة الاقتصاد الوطني.

يواجهها جانب العرض بالإضافة إلى تحسين الخطط والسياسات التي من شأنها أن تساعد القطاع الخاص في هذا المضمار. ويأتي في صدارة الدور الترويجي الذي سوف يضطلع به مركز التجارة الفلسطيني جمع معلومات عن التجارة وإشاعتها ليستخدمها المصدرون. وسوف يحسّن المركز في هذا المضمار جمعه للبيانات بحيث تشمل متطلبات السوق فيما يتعلق بالامتثال للمواصفات ومتطلبات التعليمات الفنية الإلزامية في الأسواق المستهدفة.

٧٥. وسوف يسعى مركز التجارة الفلسطيني لإنشاء أو تقديم الاستشارات للمصدرين فيما يتعلق بتصميم التغليف وأساليب التسويق الأخرى التي تلائم أسواق الصادرات، ولا سيّما قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٣.٦ التعاون والتنسيق

٧٦. سوف تضمن الحكومة الفلسطينية أن ينسّق مركز التجارة الفلسطيني ومؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية فيما بينهما بشأن توفير المعلومات تنسيقاً من شأنه أن يُطلع الموردين والمصدرين على نحو ملائم على متطلبات السوق في أسواق التصدير. وفي هذا المجال، سوف يبرم مركز التجارة الفلسطيني ومؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية اتفاقية رسمية حول تبادل المعلومات ومساندة بعضهما البعض في جمعها. وسوف يضمن المركز والمؤسسة إمكانية وصول الموردين إلى بوابات المعلومات على شبكة الإنترنت من خلال بعضهم البعض.

٧٧. يُدعى المجلس الفلسطيني للتصدير والاستيراد -الذي يمثّل عددا كبيرا من المستوردين والمصدرين في البلد- ليصبح مساهما هاما ومستخدما كبيرا لشبكة المعلومات العامة التي ستقودها مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية ومركز التجارة الفلسطيني.

٧. أصحاب المصلحة الآخرين

١.٧ القطاع الخاص

٧٨. لدى القطاع الخاص دور هام جدا ليضطلع به في تنفيذ سياسة الجودة، وإنه لمن الأهمية الكبيرة بمكان أن يشارك في تطوير البنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة. وابتغاء تحقيق الحد الأقصى من الفائدة المرجوة من البنية التحتية للجودة، يتعيّن على القطاع الخاص -بالتعاون مع الجهات الأخرى- أن:

- يحسّن جودة منتجاته وخدماته، ويعجّل طرح أو تقديم الممارسات الدولية في مجال الجودة ويساهم بذلك في تحسين القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات الفلسطينية.
- ويساهم مساهمة نشطة في الهيكليات التمثيلية واللجان الفنية التي تُعنى بالمواصفات والاعتماد والقياس والأنشطة الأخرى ذات العلاقة.
- ويساهم في تنظيم الفعاليات الوطنية التي تُعنى بالجودة والترويج لها، بما في ذلك تخصيص جوائز وطنية للجودة.
- ويساهم في تنظيم الأنشطة التي تُعنى بإشاعة الجودة والترويج لها، من قبيل المؤتمرات، والحلقات الدراسية، ونشر المعلومات في الدوريات والمجلات ووسائل الاتصال الأخرى الملائمة.
- ويطور الموارد البشرية ويدرب الموظفين الذين يلزمون لتحسين جودة المنتجات والخدمات.
- ويستثمر في تطوير البنية التحتية للجودة، وبأن يستفيد بذلك من فرص السوق المحسّنة التي تتوفر نتيجة تنفيذ سياسة الجودة.
- ويشارك في الأنشطة التمويلية التي من شأنها أن تدعم الجودة.

المصلحة ذوي العلاقة على الفرصة للحصول على المعرفة والمهارات التي يحتاجونها لكي يتكيفوا مع اقتصاد يتأثر بتحديات العولمة، ولا سيما فيما يتعلق بتوحيد المواصفات والتعليمات الفنية الإلزامية بمعناه الأعم. ويتعين على هذه المؤسسات أن تنشئ البرامج الملائمة على الصعد التعليمية المختلفة، بما فيها البرامج المتخصصة التي تُعنى بتدريب الراشدين، ابتغاء النهوض بمستوى ثقافة الجودة وتطوير المعرفة والدراية المتخصصةين اللتين تلزمان لتنفيذ سياسة الجودة.

٧١. يتعين على وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي - بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الوطني - أن تتفد التدابير الكفيلة بإعداد وإنشاء برامج تدريب وتسجيل خاصة بالمدققين والمستشارين في نطاق أنظمة الجودة وإدارة البيئة، وكذلك في الصحة والسلامة في مكان العمل والأنشطة الأخرى التي تُعنى بمنح الشهادات كما حددتها المتطلبات الدولية.

٦. شبكة المعلومات

٧٢. لا يمكن لبنية تحتية وطنية وحديثة خاصة بالجودة وكذلك لبنية التعليمات الفنية الإلزامية أن تعمل دون تزويدها بالاتصال الإلكتروني الفعال الذي من شأنه أن يربط كافة مؤسسات البنية التحتية الخاصة بالجودة مع باقي أرجاء العالم. وثمة كيانات كثيرة يتعين العمل على إدراجها في شبكة اتصال من هذا القبيل، بما فيها المنظمات المختلفة التي تُعنى بالبنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة - كمؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية ومركز الاعتماد الفلسطيني، إلا أن ثمة كيانات تكتسب أهمية خصوصية تقتضي إدراجها في الشبكة، وفيما يلي هذه الكيانات:

١.٦ نقطة الاستعلام الوطنية للعوائق التقنية للتجارة

٧٣. سوف تأخذ مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية بزمام قيادة شبكة المعلومات هذه التي ستكون بمثابة نقطة الاستعلام المخوّلة مستقبلاً للعوائق الفنية للتجارة، إلا أنه يتعين العمل على توسيع هذه الشبكة لتشمل أصحاب المصلحة ذوي العلاقة بأكملهم. وتلتزم الحكومة الفلسطينية بتوفير الموارد اللازمة لتمكين مؤسسة المواصفات والمقاييس من الاضطلاع بدور ذي مغزى في ما يلي:

- توفير المعلومات حول المواصفات، والتعليمات الفنية الإلزامية، وتقييم المطابقة للملازم لها، والأحكام الإدارية كما يتطلبه اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالحوجز التقنية للتجارة.
- واستعراض إخطارات التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية على نحو متواصل بغية إطلاع أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص في فلسطين على الاتجاهات التي من شأنها أن تؤثر على أعمالهم وبلدهم.
- وتجميع معلومات ذات علاقة ليستخدمها ممثلو فلسطين في منظمة التجارة العالمية مستقبلاً لغرض حماية مصالح فلسطين.

٢.٦ ترويج الصادرات

٧٤. تقع على عاتق مركز التجارة الفلسطيني (بال ترديد) مسؤولية ترويج تجارة الصادرات ومعالجة القيود التي

الصعيد الدولي بالإضافة إلى الجهاز العربي للاعتماد، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ومعهد التوحيد القياسي والمواصفات للبلدان الإسلامية على الصعيد الإقليمي.

٨٥. تلتزم الحكومة الفلسطينية بتعزيز انتماء المؤسسات الوطنية لتلك المنظمات الدولية ومساندة مشاركة ممثلين عن القطاعين العام والخاص في فلسطين في الجمعيات العامة ذات العلاقة، ولا سيما اللجان الفنية، متى كان ذلك مهما لفلسطين من الناحية الإستراتيجية. وتضع المؤسسات الوطنية إستراتيجية تُعنى بمشاركة من هذا القبيل تأخذ احتياجات البلد ككل بالحسبان وتعمل على إتباعها.

٨٦. يتعين على أصحاب المصلحة جميعاً أن يتعاونوا لاستحداث الظروف التي من شأنها أن تفضي إلى فهم متطلبات اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالعوائق الفنية للتجارة والمساهمة في تنفيذها بفعالية، ويتعين عليهم بالتالي أن يعملوا مجتمعين ويعمل كل منهم على حدا على الوفاء بالالتزامات الفلسطينية في الشؤون الدولية التي ترتبط بالبنية التحتية الخاصة بالجودة وإطار التعليمات الفنية الإلزامية.

٩. تمويل البنية التحتية الوطنية للجودة

٨٧. إن من الأهمية الحيوية بمكان توفير الموارد المالية العامة والخاصة لتنفيذ سياسة الجودة. وسوف تتولى الحكومة الفلسطينية المسؤولية عن تمويل تطوير المؤسسات القائمة التي تُعنى بالبنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة وتحديثها وإعادة هيكلتها في القطاع العام، وتتعاون تعاوناً وثيقاً مع شركاء التنمية في هذا المضمار.

٨٨. على وجه الخصوص تحتفظ الحكومة الفلسطينية بالمسؤولية عن تمويل ما يلي:

- وضع مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية لمواصفات وطنية ونشرها لها والمحافظة على مركز المعلومات الخاصة بالمواصفات.
- ووضع مديرية القياس والمعاهد المخوِّلة لمعايير وطنية للقياس والمحافظة عليها.
- وتمويل خدمات القياس القانوني التي لا يمكن لغاية الآن تمويلها من خلال الضرائب والرسوم التي يدفعها مستخدمو معدات القياس التي تدرج ضمن نطاق تشريع القياس القانوني.
- وإنشاء مركز الاعتماد الفلسطيني وتسديد نفقاته التشغيلية إلى أن يحين الوقت الذي يمكن فيه سداد هذه النفقات من خلال رسوم الاعتماد التي سوف تدفعها المنظمات المعتمدة وذلك بعد أن يصل عددها مستوى مناسباً لذلك،
- والمساهمة في حصول مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، ومركز الاعتماد الفلسطيني، ومديرية القياس في مؤسسة المواصفات، ومديرية القياس القانوني في مؤسسة المواصفات، والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة على العضوية في المنظمات الدولية والإقليمية من قبيل المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، واللجنة الكهروتقنية الدولية، والمكتب الدولي للأوزان والمقاييس والمكاييل، والمنظمة الدولية للقياس القانوني، وهيئة الدستور الغذائي، ومنتدى الاعتماد الدولي، والمنظمة الدولية لاعتماد المختبرات وغيرها والمساهمة أيضاً في المحافظة على هذه العضوية، حيث أن حصول هذه المؤسسات على العضوية في المنظمات المذكورة يكتسي أهمية بالنسبة لسلامة سير أنشطة البنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة،
- وإنشاء قدرة للاختبار والمعايرة تدعم سياسة الجودة والمحافظة عليها شريطة إضفاء الطابع التجاري على هذه الخدمات في أقرب وقت ممكن لكي لا تتنافس مع الصناعة الخاصة منافسة غير متساوية، فيما ستواصل قدرة الاختبار ذات الأهمية الإستراتيجية التي لا يمكن إضفاء الطابع التجاري عليها بنجاح تلقي التمويل الملائم إلى أن يحين الوقت الذي لا تُعد تشكل فيه ضرورة إستراتيجية.
- وإنشاء عمليات ملائمة خاصة بمراقبة السوق ضماناً لتحقيق الامتثال للتعليمات الفنية الإلزامية. ويبقى تمويل إجراء الاختبار ومنح الشهادات للمنتجات اللذين يندرجان ضمن نطاق التعليمات الفنية مسؤولية تقع على كاهل المورد.

٢.٧ المنظمات غير الحكومية

٧٩. يستدعي التنفيذ الناجح لسياسة الجودة مشاركة كافة أطراف المجتمع مشاركة نشطة في ذلك، ولا سيما مشاركة الجمعيات التي تُعنى بتعزيز الجودة والتميز، وغرف الصناعة والتجارة، ووسائل الإعلام ابتغاء إحراز الأهداف المعلنة.

٨٠. لذا وفي إطار تنفيذ عملية سياسة الجودة، تُشجّع المنظمات غير الحكومية -بالتنسيق مع الشركاء ذوي العلاقة- على الأخذ بزمام المبادرات التالية:

- تعزيز ثقافة الجودة والأنشطة التدريبية والمساهمة فيها.
- والمساهمة في التوعية بالمعلومات المتعلقة بالجودة.
- وتنفيذ النشاطات التي من شأنها أن تعزز تحسين الجودة والبيئة.
- وتعزيز تمثيل الهيئات ذات العلاقة في اللجان الفنية التي تُعنى بمجالات توحيد المواصفات والقياس والاعتماد والجودة.
- وتقديم مقترحات بشأن تحسين سياسة الجودة وطرقاً أفضل لتنفيذها.

٨١. تُشجّع وسائل الإعلام على أن تساهم مساهمة نشطة في إشاعة المعلومات حول توحيد المواصفات والجودة وتحسين الإنتاجية، وبالتالي أن تساهم في مضاعفة تأثيرات سياسة الجودة على الصعيد الوطني.

٣.٧ شركاء التنمية الدوليين

٨٢. ينشط عدد من شركاء التنمية الدوليين في فلسطين. ويتعين على كافة الوزارات أو المنظمات المتلقية أن تضمن تنسيق إعداد برامج التنمية وبناء القدرات التي تُعنى بالبنية التحتية للجودة تنسيقاً ملائماً وأن:

- تساند تنفيذ سياسة الجودة.
- وتساند أيضاً نقل المعرفة والمعلومات التي من شأنها أن تتيح تطوير البنية التحتية الملائمة الخاصة بالجودة والتكنولوجيا.
- وتساند أيضاً انضمام فلسطين إلى المنظمات الدولية ذات العلاقة ومساهمتها فيها.
- وتساند أيضاً تدريب خبراء وأخصائيين وطنيين من شأنهم أن يسهلوا تنفيذ سياسة الجودة.

٨. الاتصال الدولي

٨٣. إن المواصفات والقياس والاعتماد وتقييم المطابقة تتطور بسرعة على الصعيد الدولي. ولذا من الأهمية بمكان أن تشارك المؤسسات التي تُعنى بالبنية التحتية للجودة في فلسطين مشاركة نشطة في المنتديات الدولية الملائمة لكي تواكب السلطات والصناعة في فلسطين التطورات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٨٤. يتعاون أصحاب المصلحة سوياً لاستحداث الظروف المؤاتية لكي تشارك فلسطين مشاركة نشطة في المنظمات الإقليمية والدولية التي ترتبط بمختلف وظائف البنية التحتية للجودة. وتضم هذه المنظمات المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، واللجنة الكهربائية التقنية الدولية، والمنظمة الدولية للقياس القانوني، والمكتب الدولي للأوزان والمقاييس والمكاييل، وهيئة الدستور الغذائي، والاتحاد الدولي للاتصالات، والاتفاقية الدولية لحماية النباتات، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنتدى الاعتماد الدولي، والمنظمة الدولية لاعتماد الامختبرات وغيرها على

٢.١١ هيكلية الاشراف

٩٥. تُنشئ وزارة الاقتصاد الوطني لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات، بحيث تكون وزارات الاقتصاد الوطني، والصحة، والزراعة، والعمل، والأشغال العامة، بالإضافة إلى هيئة المواصفات الوطنية وهيئة الاعتماد الوطني أعضاء فيها. ويُدعى شركاء التنمية للمشاركة في اللجنة بصفة مراقبين. ويُعيّن وزير الاقتصاد الوطني رئيساً للجنة، فيما يعمل مركز التنسيق الوطني للبنية التحتية بمثابة أميناً / سكرتيراً للجنة.
٩٦. يكمن الهدف الرئيسي من إنشاء اللجنة التوجيهية في قيادة تحديث البنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة وممارسات التعليمات الفنية الإلزامية على الصعيدين المؤسسي والقانوني لكي تقدم المؤسسات ذات العلاقة الدعم والخدمات المختصة والضرورية للصناعات والحكومة الفلسطينية وأصحاب المصلحة الآخرين وفقاً للممارسات والقواعد السلمية الدولية. وسوف تضطلع اللجنة التوجيهية خلال تصريفها لوظائفها بما يلي:
- (أ) مراجعة النتائج التي تخلص إليها التحقيقات حول الوضع الحالي للبنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة واعتمادها.
- (ب) وتكليف المؤسسات المعنية بإجراء دراسات وطلب معلومات منها وإجراء بحوث للحصول على المعلومات والبيانات.
- (ج) وإعداد واعتماد توصيات تُعنى بتحديد السياسات التي تنتهجها المؤسسات ذات العلاقة ووظائفها وأدوارها وتُعنى أيضاً بوضع التشريع الخاص بالبنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة ومراجعتها وتفعيله.
- (د) واعتماد خطط لتحديث البنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة وتكليف جهات محددة أو أشخاص محددين بتنفيذ الخطط.
- (هـ) ورفع التوصيات التي يتم إعدادها للمستوى المتقدم في الحكومة ابتغاء تحديث تشريع الدوائر المعنية وقواعدها وإجراءاتها.
- (و) ومراقبة تنفيذ الخطط والإشراف عليه بانتظام إلى حين نجاحه.

٣.١١ خطة التنفيذ الرفيعة المستوى

٩٧. من خلال إنشاء البنية التحتية للجودة على النحو الذي تتوخاه هذه السياسة، يتعين مراجعة المؤسسات الحالية وإنشاء هيكلية جديدة وتخصيص المسؤوليات ضماناً لأن تُفرض البنية التحتية المختصة بالجودة إلى تقديم الخدمات اللازمة. وتستدعي الحاجة اعتماد نهج متكامل ضماناً لعدم حدوث أي تداخل وازدواجية وتضارب في المصالح فيما بين مختلف المؤسسات التي تشكّل البنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة والوكالات التنظيمية في فلسطين.
٩٨. وعليه، سوف تُعد وزارة الاقتصاد الوطني - بالتعاون مع اللجنة التوجيهية - خطة تُعنى بالتنفيذ في غضون مدة نشر السياسة الوطنية الخاصة بالجودة التي تستمر لثلاث شهور، ويتعين على كافة أصحاب المصلحة ذوي العلاقة، ولا سيّما الوزارات وهيئاتها جميعاً، إتباع هذه الخطة في تنفيذ السياسة الوطنية الخاصة بالجودة.

٤.١١ مسؤوليات التنفيذ

٩٩. يقع على عاتق كل من الوزارة ووكالاتها مسؤولية تنفيذ الجزء المحدد لها من السياسة الوطنية الخاصة بالجودة، ويتعين عليها أن تتسق عن كثب مع اللجنة التوجيهية بهذا الخصوص. ويقع على عاتق الوزارات ذات العلاقة مسؤولية ضمان أن ينسجم تنفيذ السياسة الوطنية الخاصة بالجودة انسجاماً تاماً مع تنفيذ السياسات الخاصة بها أينما مساً بعضهما البعض.

٨٩. يبقى تمويل مؤسسات ومنظمات القطاع الخاص مسؤولية تقع على كاهل القطاع الخاص، شأنه في ذلك شأن تمويل مشاركة هذه المؤسسات والمنظمات في اللجان الفنية والهيكلية المماثلة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٩٠. بغية عدم تشويه السوق ولتوفير الدخل الثابت الذي تدرّه مؤسسات البنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة في المجال العام، يتعيّن على القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية التي تنتفع من خدمات تقييم المطابقة أن تهض بأعباء مسؤولية تسديد تكاليف خدمات من القبيل. ويتعيّن على مؤسسات البنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة أن تحدد مستويات الأسعار لتسديد التكاليف، بحيث تأخذ بعين الاعتبار على وجه الخصوص قدرة قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على دفع رسوم خدمات من هذا القبيل.

٩١. يتعيّن ألا تتم المطالبة بأي دعم مالي حكومي لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على شكل تخفيض في أسعار الخدمات التي تقدمها مؤسسات البنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة، إنما يتعيّن توجيه هذا الدعم إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة بطريقة أخرى.

١٠. الإطار القانوني

٩٢. إن مؤسسات البنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة، ولا سيّما في النطاق العام، ملزمة بالتشريع الذي يحكم أهدافها وسلطاتها وإدارتها وماليّتها وعملياتها. إذ أن بيئة الأعمال تتأثر بالإطار القانوني والتنظيمي الذي يرتبط بالبنية التحتية للجودة والتعليمات الفنية الإلزامية. لذا وبغية تسهيل تنفيذ سياسة الجودة، تلتزم الحكومة الفلسطينية بمراجعة الإطار القانوني القائم - في خطوة تشكّل تدبيراً ذا أولوية - وتلتزم أيضاً بمقارنته بالممارسات السليمة الدولية وضمان امتثاله لالتزامات فلسطين الراهنة والمستقبلية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٩٣. يتعيّن على التشريع الذي سيُصار إلى إعداده ومراجعته أن يضم قانوناً حول الأمور التالية دون أن يقتصر عليها:

- إنشاء مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية والاشتمال على متطلبات وضع مواصفات وطنية فلسطينية وإصدارها.
- والقياس والنشاطات التي سوف تضطلع بها مديرية القياس في مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية.
- ورفع نشاط الأوزان والمقاييس إلى مستوى نشاط قياس قانوني.
- إنشاء مركز الاعتماد الفلسطيني وتحديد مسؤولياته وعملياته.
- وتعريف الأنماط المختلفة للتعليمات الفنية الإلزامية وإنشاء مكتب التعليمات الفنية الإلزامية في وزارة الاقتصاد الوطني.

١١. التنفيذ

١.١١ الوزارة التنفيذية

٩٤. تُكَلّف وزارة الاقتصاد الوطني بمسؤولية الإشراف على تنفيذ هذه السياسة الوطنية الخاصة بالجودة. وتُشكّل الوزارة مركز تنسيق وطني للبنية التحتية فيها ليساندها والوزير في الأنشطة اليومية التي تتصل بتنفيذ هذه السياسة.

الأحكام الإدارية القابلة للتطبيق، والتي يُعتبر التقيد بها إلزامياً. وقد يضم المستند أيضاً أو يتناول على نحو حصري متطلبات تُعنى بالمصطلحات أو الرموز أو التغليف أو وضع العلامات التجارية وذلك لكونها تنطبق على منتج أو عملية أو أسلوب إنتاج ما.

- الاختبار: يعني تحديد خصيصة واحدة أو أكثر لمنتج أو خدمة تخضع لتقييم المطابقة وفقاً لطريقة ما.

ملحق: خطة التنفيذ الرفيعة المستوى

جدول 1: خطة التنفيذ الرفيعة المستوى للسياسة الوطنية الخاصة بالجودة

السنة ٥	السنة ٤	السنة ٣	السنة ٢	السنة ١	الأنشطة الواسعة النطاق	الهدف المتعلق بالسياسة
X	X	X	X	X	تنفيذ السياسة الوطنية الخاصة بالجودة وتنسيق التدابير بهذا الشأن	الهدف الرئيسي لسياسة الجودة ضمان قبول البضائع والخدمات التي ترد أو تنشأ من فلسطين أو تجري المتاجرة بها فيها قبولاً سهلاً في الأسواق الوطنية والدولية. وهذا يعني بأنه يتعين العمل على تصميم هذه البضائع والخدمات وتصنيعها وتوريدها على نحو يلبي تماماً احتياجات بائعي التجزئة والمشتريين والمستهلكين والسلطات التنظيمية وتوقعاتهم ومتطلباتهم جميعاً أو يفوقها.
			X	X	مراجعة و/أو إعداد التشريع المرتبط بالسياسة الوطنية الخاصة بالجودة، وذلك فيما يتعلق تحديداً بما يلي: <ul style="list-style-type: none"> • مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية. • القياس (النظام الدولي للوحدات ومواصفات القياس الوطني). • القياس القانوني (الأوزان والمقاييس). • مركز الاعتماد الفلسطيني • الإطار الوطني للتعليمات الفنية الإلزامية (بما فيه مكتب التعليمات الفنية الإلزامية). 	
				X	فصل الاعتماد عن مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	تصميم وإنشاء بنية تحتية تُعنى
		X	X	X	فصل التعليمات الفنية عن مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	بالمقاييس وتوحيد المقاييس والاعتماد والتفتيش والاختبار ومنح الشهادات من شأنها أن تستوفي احتياجات البلد بالكامل
			X	X	إنشاء مختبرات ملائمة في مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية وغيرها من المؤسسات	
				X	إنشاء نظام منح شهادات الأنظمة في مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	
X	X	X	X	X	بناء قدرة للقياس والقياس القانوني في مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية وتسجيل القدرات على المعايرة والقياس في قاعدة بيانات المكتب الدولي للأوزان والمقاييس والمكاييل	مساندة تطبيق التقنيات والممارسات وتوفير خدمة البنية التحتية للجودة على نحو يمثل بوضوح للمواصفات الدولية ذات العلاقة،
			X	X	بناء قدرة على وضع المواصفات والنشر والمعلومات في مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	
		X	X		بناء قدرة في مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية على الاعتماد والحصول على وضع اتفاق اعتراف متعدد الأطراف/ MLA مع منتدى الاعتماد الدولي والمنظمة الدولية لاعتماد المختبرات	
X	X	X	X	X	بناء قدرة في المختبرات والحصول على اعتماد في ISO/IEC 17025	
	X	X	X	X	بناء قدرات مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية لمنح الشهادات للمنتجات والأنظمة والحصول على اعتماد وفقاً ل ISO/IEC 17021 و ISO/IEC 17065	

٥.١١ الجدول الزمني

١٠٠. تلتزم الحكومة بتنفيذ أحكام هذه السياسة الوطنية الخاصة بالجودة خلال مدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ المصادقة عليها. ويتعين على اللجنة التوجيهية مراجعة التقدم الذي يتم إحرازه سنويا وأن ترفع تقريرا لوزارة الاقتصاد الوطني بهذا الخصوص، وعلى الوزارة بالمثل أن ترفع تقريرا بذلك لمجلس الوزراء.

١٢. تعريفات

تنطبق التعريفات الواردة أدناه على هذه الوثيقة التي تُعنى بسياسة الجودة ما لم يحدّد السياق خلاف ذلك:

- الاعتماد: هو الإجراء الذي تمنح بواسطته هيئة رسمية أو موثوقة اعترافا رسميا بأهلية هيئة أو شخص ما لإجراء مهام خاصة.

ملاحظة: لأغراض تتعلق بهذه السياسة، يقتصر نطاق الاعتماد على نطاق اتفاقات الاعتراف المتعددة الأطراف الخاصة بالمنظمة الدولية لاعتماد المختبرات ومنتدى الاعتماد الدولي.

- المعايرة: هي مجموعة العمليات التي تُحدد -في ظروف معينة- العلاقة بين قيم الكميات التي تدل عليها أداة أو نظام قياس ما أو القيم التي يمثلها مقياس مادي أو مادة مرجعية من ناحية والقيم المتفقة التي تحققها المواصفات.
- منح الشهادات: هو الإجراء الذي بموجبه يقدم طرف ثالث دليلا مكتوبا على استيفاء منتج أو عملية أو خدمة لمتطلبات محددة.
- تقييم المطابقة: يعني تقديم الدليل على استيفاء متطلبات محددة ترتبط بمنتج أو عملية أو نظام أو شخص أو هيئة ما.
- التنقيش: يعني فحص تصميم منتج أو منتج أو عملية أو تركيب ما وتحديد مطابقتها أو استيفائها لمتطلبات خاصة أو عامة استنادا إلى حكم مهني يصدر بهذا الخصوص.
- مواصفة القياس: تعني مقياس مادي أو أداة قياس أو مادة مرجعية أو نظام قياس الغرض منه تحديد وحدة أو قيمة واحدة أو أكثر من كمية ما وتمييزها والمحافظة عليها وإعادة إنتاجها، بحيث يُستخدم هذا المقياس كمرجع.
- القياس: هو علم أخذ القياسات.
- البنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة: تعني الإطار المؤسسي بأكمله (العام أو الخاص) اللازم لإنشاء وتطبيق خدمات توحيد المواصفات والقياس (العلمي والصناعي والقانوني) والاعتماد وتقييم المطابقة (التنقيش والاختبار ومنح الشهادات للمنتج والنظام)، وهي الخدمات التي تلزم لتوفير دليل مقبول على استيفاء منتجات وخدمات ما لمتطلبات محددة سواء أكانت هذه المتطلبات مُحددة من قبل سلطات معينة (التعليمات الفنية الإلزامية) أم السوق (تعاقدية أو مستدل).
- السياق العام: يضم الهيئات الدستورية (النظامية) المستقلة وذلك في سياق القطاع الخاص والعام.
- الجودة: تعني درجة استيفاء مجموعة من الخصائص الذاتية والثابتة أو سمة مميزة لمتطلبات ما، سواء أكانت هذه المتطلبات مُعلنة أو ضمنية عموما أو إلزامية.
- إدارة الجودة: تعني النشاطات المنسقة الرامية لتوجيه منظمة ما وضبطها فيما يختص بالجودة.
- مواصفة: تعني مستند يتم وضعه من خلال توافق الآراء ويحظى على مصادقة هيئة مُعترف بها، وهو يعرض القواعد أو المبادئ التوجيهية أو الخصائص الخاصة بنشاطات ما أو نتائجها لكي تُستخدم استخدامها مشتركا ومتكررا بغية تحقيق الدرجة الأمثل من النظام في سياق ما.
- التعليمات الفنية: تعني مستند يحدد خصائص منتج معين أو العمليات وأساليب الإنتاج المرتبطة به، بما في ذلك

			X	X	إعداد نهج وطني يُعنى بالتعليمات الفنية الإلزامية ونشره	إعداد منهج وطني مشترك وفعال، بما في ذلك القانون ذي العلاقة، يُعنى بالتعليمات الفنية الإلزامية في فلسطين من شأنه حماية السكان والحيوانات والنباتات والبيئة على نحو يلبي المتطلبات الدولية ذات العلاقة من قبيل اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة واتفاقيات الصحة العامة وصحة النباتات الممارسات السليمة الدولية،
			X		إنشاء مراكز تنسيق ووكالات تُعنى بالتعليمات الفنية الإلزامية في الوزارات ذات العلاقة	
X	X	X	X		تدريب الموظفين على إعداد التعليمات الفنية الإلزامية وتحليل المخاطر ومراقبة الأسواق وتطبيق العقوبات	
				X	إنشاء مركز تنسيق يعنى بالبنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة في وزارة الاقتصاد الوطني	إقامة تعاون فعال فيما بين مؤسسات البنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة والسلطات التنظيمية الوطنية من جهة ونظرائهم وشركائهم الدوليين والتجارين،
				X	إنشاء لجنة توجيهية مشتركة فيما بين الوزارات	
		X			إنشاء مكتب للتعليمات الفنية الإلزامية وتدريب الموظفين	
X	X	X			الشروع بإجراء مراجعة للتعليمات الفنية الإلزامية في مجموع القوانين وإكمالها	
				X	بناء قدرة تُعنى باتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة في مركز التنسيق في مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	
				X	إنشاء آليات للتعاون بين مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية ومركز التجارة الفلسطيني	
X	X	X	X	X	إنشاء دورات تدريبية لأخصائيي القياس والمدققين والمقيمين في مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية ومؤسسات التعليم العالي	تطوير الموارد البشرية اللازمة لمساندة مختلف برامج القياس وتوحيد المواصفات والاعتماد وتقييم المطابقة والتعليمات الفنية الإلزامية،
				X	إنشاء برامج تسجيل وطنية لأخصائيي القياس والمدققين والمقيمين	
X	X	X	X		تدريب أخصائيي القياس والمدققين والمقيمين وتسجيلهم	
		X		X	طرح مواضيع تتعلق بالجودة في مؤسسات التعليم الثانوي والعالي	
					إعداد إستراتيجية تواصل لرفع مستوى الوعي وتنفيذها	رفع مستوى الوعي بأهمية الجودة في أوساط الموردين والمستهلكين، وهو ما يعني العمل على نشر ثقافة الجودة والمحافظة عليها في الحياة العامة وفي أوساط المجتمع.
					التحاور مع الوزارات والوكالات التنظيمية والسلطات المحلية حول المسائل التي ترتبط بالجودة	
					تنظيم نشاطات تستهدف رفع الوعي بأهمية الجودة في أوساط القطاعين العام والخاص بالتعاون مع مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية ومركز الاعتماد الفلسطيني	

